



الأصل: إنجليزي

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الخامسة والثلاثين للجنة

الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

البند رقم: 5

التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

25-28 نوفمبر 2019، إسطنبول - الجمهورية التركية

الفهرس

الصفحة	
3	تمهيد
4	<u>القسم الأول:</u> ▪ تقرير حول مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية ▪ التطورات الأخيرة على صعيد مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
14	<u>القسم الثاني:</u> أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال مسائل منظمة التجارة العالمية.
22	<u>القسم الثالث:</u> وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.
42	الملاحق

تمهيد:

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور هذه المفاوضات وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف والمنهجيات.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

ينقسم التقرير الحالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

الأول: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون الإسلامي؛

الثالث: حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول

تقرير حول مشاركة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية

بوينس أيريس - الأرجنتين، 10-13 ديسمبر 2017

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي تم انعقاده خلال الفترة 10-13 ديسمبر 2017 ببوينس أيريس، الأرجنتين. وقد كان وفد المركز مكونا من الدكتور الحسن احزابين، المدير العام للمركز والدكتور مختار وريدة، مساعد المدير العام.

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية بصفته ضيفا خاصا لرئيس المؤتمر وبعد أن تلقى دعوة رسمية في هذا الصدد من وزير خارجية الأرجنتين (رئيس المؤتمر) في إطار مهمة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المسائل المتعلقة بالتجارة والاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي.

بلغ عدد المشاركين في المؤتمر الوزاري الحادي عشر حوالي 4000 وزير وكبار المسؤولين التجاريين وغيرهم من الوفود والمراقبين من الدول الأعضاء الـ 164 في منظمة التجارة العالمية علاوة على ممثلين من المجتمع المدني وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام العالمية.

وتجدر الإشارة أن جمهورية كازاخستان سوف تستضيف الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية سنة 2019 بأستانا.

أولاً: اجتماع التنسيق الوزاري التشاوري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في اجتماع التنسيق الوزاري التشاوري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي تم عقده في 9 ديسمبر 2017 بعد تلقي دعوة رسمية من رئيس البنك الإسلامي للتنمية.

نظمت هذا الاجتماع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (إدارة التعاون والتكامل والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة) بهدف تبادل الآراء بشأن القضايا الهامة قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية وخطة عمل البنك الإسلامي للتنمية لسنتي 2018-2019 بشأن المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. وقد ترأس الاجتماع وزير التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية وشاركت فيه حوالي 40 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

خلال الاجتماع، أثار المركز الإسلامي لتنمية التجارة القضايا الهامة التالية:

- دور المركز الإسلامي لتنمية التجارة في تقديم المساعدة الفنية وتأهيل كفاءات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية؛
- قرار الكومسيك الذي يطلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة أن يقدم، بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ورقة عمل سيتم عرضها على أنظار الاجتماع المقبل للكومسيك بشأن الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين وزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمستجدات المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وصياغة مواقف بشأن القضايا ذات الأولوية بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي خلال جولة الدوحة الإنمائية الحالية، وفي القضايا الجديدة المقترحة حالياً في منظمة التجارة العالمية؛
- قرار الكومسيك الذي كلف المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بمواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وتعزيز جهودها في توعية الدول الأعضاء بأثر المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية على اقتصادياتها، والذي طلب من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة أن توحيده وتنسيق جهودهما الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من أجل تسهيل اندماجها الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس عادل ومُنصف؛
- في إطار تنفيذ قرارات الكومسيك، تم اقتراح الأنشطة التالية من أجل تنفيذها بشكل مشترك بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية:

✓ ندوة لفائدة دول منظمة التعاون الإسلامي حول نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية؛

✓ إعداد دراسة حول آلية لتعزيز التنسيق بين دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن مسائل منظمة التجارة العالمية، وتنظيم اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدراسة مشروع الدراسة بما في ذلك الخيارات العملية لزيادة التنسيق في منظمة التجارة العالمية؛

✓ ورشة عمل حول أولويات ومصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تجاه المسائل والتطورات الجديدة الرئيسية في منظمة التجارة العالمية (تسهيل الاستثمار، المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتجارة الإلكترونية)؛

✓ ورشة عمل لدعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

خلال الاجتماع، طلبت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تلقي المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات فيما يتعلق بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وباقي المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، ولاسيما في إطار القضايا الجديدة (تسهيل الاستثمار، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتجارة الإلكترونية). بالإضافة إلى ذلك، شددت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أهمية تسريع تفعيل نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ثانياً: القضايا الجوهرية الرئيسية أمام المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية

جاء انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية وسط ضغوط وتحديات متزايدة وغير مسبقة أمام النظام التجاري المتعدد الأطراف. فمن ناحية، انتقدت الولايات المتحدة عمل المنظمة وطالبت بإصلاحات جادة. إضافة إلى كونها قد خفضت تدريجياً من التزامها في أعمال المنظمة وأجرت مراجعة هامة للمستقبل. ومن ناحية أخرى، لم تتمكن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الاتفاق قبل المؤتمر بشأن مشروع إعلان وزاري لرسم العمل المستقبلي للمنظمة خلال العامين المقبلين. وذكر رئيس المجلس العام في حفل الافتتاح للمؤتمر الوزاري الحادي عشر أن المجلس العام لم يتمكن من الموافقة على توصية واحدة للوزراء.

ورداً على انتقاد رئيس الولايات المتحدة لمنظمة التجارة العالمية، أصدر رؤساء الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وباراغواي خلال حفل افتتاح المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية إعلاناً رئاسياً داعماً لمنظمة التجارة العالمية ووصايتها على النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد أيد الإعلان ممثلو كل من كولومبيا وغويانا والمكسيك وبيرو وسورينام، الذين وقعوا أيضاً على الإعلان في حفل افتتاح المؤتمر.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدر وزراء من 44 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بياناً مشتركاً في 11 ديسمبر 2017 أكدوا فيه دعمهم لمنظمة التجارة العالمية وأكدوا من جديد على "مركزية" النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد.

شملت القضايا الرئيسية المعروضة على المؤتمر ما يلي: الزراعة، التنمية، المساعدات لمصايد الأسماك، التنظيم المحلي للخدمات، والتجارة الإلكترونية. وقد طلب الاجتماع من خمس مسهلين وزاريين للمفاوضات قيادة المشاورات والمفاوضات فيما يتعلق بقضايا الزراعة والتنمية والتجارة الإلكترونية وتسهيل الاستثمار والمشاريع الصغرى.

ثالثاً: النتائج الرئيسية للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية

لم تتجح الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعلان وزاري للمؤتمر، ولا بشأن قرارات محددة بشأن قضايا رئيسية مثل الزراعة والأمن الغذائي والخدمات والتنمية. ومع ذلك، شهد المؤتمر النتائج الرئيسية التالية:

- القرار الوزاري بشأن المساعدات المقدمة لمصايد الأسماك الذي يحقق الهدف 14.6 من أهداف التنمية المستدامة عند متم سنة 2019. وبموجب القرار الوزاري بشأن المساعدات المقدمة لمصايد الأسماك، وافق الأعضاء على مواصلة المشاركة البناءة في المفاوضات المتعلقة بالدعم لمصايد الأسماك بهدف اعتماد اتفاق من قبل المؤتمر الوزاري المقبل في سنة 2019 بشأن التخصصات الشاملة والفعالة التي تحظر أشكالاً معينة من المساعدات المقدمة لمصايد الأسماك التي تسهم في الإفراط في القدرة السمكية والإفراط في الصيد، وتقضي على المساعدات التي تسهم في الصيد غير المقنن وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛
- القرار الوزاري بتمديد عدم فرض رسوم جمركية على المراسلات الإلكترونية لمدة عامين آخرين؛
- القرار الوزاري بشأن برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية؛
- القرار الوزاري بشأن عدم انتهاك اتفاقية تريبس وحالات الشكاوى المتعلقة بها؛
- القرار الوزاري بشأن برنامج العمل المتعلق بالاقتصاديات الصغرى؛
- إنشاء فريق عمل معني بالانضمام لفائدة جنوب السودان.

لم يتسن التوصل إلى أي اتفاق في عدد من المسائل الموضوعية التي كانت قيد المناقشة في المؤتمر. ومن بين المجالات الرئيسية التي لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأنها المخزون العام لأغراض الأمن الغذائي. وأعرب العديد من الأعضاء عن أسفهم لأن ذلك لم يكن ممكناً رغم الولاية الممنوحة لإتمام المفاوضات خلال الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. كما لم يتم إتمام المسائل الأخرى في إطار المفاوضات الزراعية.

أعرب الوزراء عن خيبة أملهم إزاء عدم إحراز تقدم، وأبدوا التزامهم بمواصلة المفاوضات بشأن جميع القضايا العالقة المتبقية، بما في ذلك تسريع العمل بخصوص الركائز الثلاث للزراعة (الدعم المحلي، والوصول إلى الأسواق، وتنافسية الصادرات) فضلاً عن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، والتنمية، واتفاق تريبس، والقواعد، والتجارة والبيئة.

أعلنت ثلاث مجموعات مؤيدة عن مبادرات جديدة لتحقيق تقدم في المحادثات الدائرة في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن قضايا التجارة الإلكترونية وتسهيل الاستثمار والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- أولاً، أعلن بيان وزاري مشترك من واحد سبعين دولة عضو أنها ستشرع في أعمال استكشافية من أجل مفاوضات منظمة التجارة العالمية المستقبلية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من التجارة الإلكترونية، مع ترك باب الاشتراك مفتوحاً أمام جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وذكر المؤيدون أن أول اجتماع سيعقد في الربع الأول من سنة 2018. وتمثل المجموعة نحو 77% من التجارة العالمية؛

▪ ثانياً، أعلن البيان الوزاري المشترك بشأن تسهيل الاستثمار من قبل 70 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، الذي يعترف بالروابط القائمة بين الاستثمار والتجارة والتنمية، خططا لإجراء مناقشات منظمة بهدف وضع إطار متعدد الأطراف بشأن تسهيل الاستثمار. واتفق المؤيدون، الذين يمثلون نحو 73% من التجارة و66% من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، على عقد اجتماع في أوائل سنة 2018 لمناقشة كيفية تنظيم أنشطة للتوعية وإجراء مناقشات منظمة بشأن هذا الموضوع؛

▪ ثالثاً، الإعلان الوزاري المشترك بشأن إنشاء برنامج عمل غير رسمي لمنظمة التجارة العالمية لفائدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل 87 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية والتي تمثل نحو 78% من الصادرات العالمية والتي أعلنت عن رغبتها في إنشاء فريق عمل غير رسمي متعدد الأطراف بشأن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مستوى منظمة التجارة العالمية والذي سيكون مفتوحاً لجميع الأعضاء. وسيتناول النقاش دراسة الحواجز التي تعيق عمليات التجارة الخارجية التي تمثل عبئاً كبيراً على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المهتمة بالمشاركة في التجارة الدولية؛

▪ لأول مرة في تاريخ منظمة التجارة العالمية، أيد أعضاء منظمة التجارة العالمية والمراقبون مبادرة جماعية لزيادة مشاركة المرأة في التجارة. وبغية مساعدة المرأة على تحقيق إمكاناتها الكاملة في الاقتصاد العالمي، وافقت 118 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية والمراقبون على دعم إعلان بوينس آيرس بشأن المرأة والتجارة، الذي يسعى إلى إزالة الحواجز التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً.

الفعاليات الرئيسية على هامش المؤتمر.

▪ عقد منتدى أعمال على هامش المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية لأول مرة في تاريخ منظمة التجارة العالمية من أجل الرفع من مشاركة قطاع الأعمال والقطاع الخاص؛

▪ إطلاق البوابة المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي حول القطن، وهي منصة على الإنترنت من أجل سوق ذكية لمنتجات القطن، مما سيساعد منتجي القطن والتجار وصانعي السياسات على استغلال فرص السوق بشكل أفضل في هذا القطاع؛

▪ إطلاق مكتب المساعدة التجارية الشاملة لمنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي والأونكتاد الذي سيعمل كمحطة للشركات وصناع السياسات للوصول إلى البيانات التجارية والمعلومات العملية حول الأسواق المستهدفة.

التطورات الأخيرة على صعيد مفاوضات منظمة التجارة العالمية

- كثفت منظمة التجارة العالمية من تحضيراتها لتنظيم المؤتمر الوزاري الحادي عشر (MC11) المزمع انعقاده ببوينوس آيرس في الفترة 10-13 ديسمبر 2017. وفي هذا الصدد، عقدت حوالي 35 دولة اجتماعا وزاريا مصغرا غير رسمي بمراكش، المملكة المغربية يومي 9-10 أكتوبر 2017، ساعد على وضع خارطة طريق نحو إنجاز الاجتماع الوزاري الذي سينعقد ببوينوس آيرس؛
- أكد الاجتماع مجددا التزام الدول الأعضاء المشاركة بنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف يتلاءم مع البيئة الاقتصادية الدولية ويراعي مصالح أعضاء منظمة التجارة العالمية؛
- أكد الاجتماع أيضا على أهمية تنفيذ نتائج مؤتمر نيروبي الوزاري ومؤتمر بالي الوزاري واستكشاف الوسائل الكفيلة بدفع المفاوضات نحو تسخير نتائج هذين المؤتمرين لفائدة المؤتمر الوزاري ببوينوس آيرس؛
- أكدت العديد من الدول على أهمية التنمية بوصفها موضوعا محوريا للمناقشة. وشددت أيضا على ضرورة إدماج البلدان النامية، ولاسيما الدول الأقل نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي الوقت الذي يوجد فيه تباين في الرؤى والأولويات، من الأهمية بمكان الواقعية في البحث عن نتائج ملموسة ومنصفة وأن نكون منفتحين على مقاربات جديدة للوصول إليها؛
- حيث درس الاجتماع حزمة واقعية ومتكافئة ستعرض في بوينوس آيرس وتشمل قضايا تتعلق بالتنمية ووجهات نظر واضحة بشأن القضايا الجديدة المتعلقة بتغيير البيئة الاقتصادية الدولية؛
- كما تباحثت البلدان المشاركة أيضا في أهمية المعاملة الخاصة والتميزة كجزء لا يتجزأ من كافة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والنتائج المتعددة الأطراف المستقبلية، بطريقة تكون فعالة فيما يتعلق بخطة التنفيذ والسماح للبلدان النامية، ولاسيما الأقل نموا، بالاستجابة بفعالية إلى حاجياتها الإنمائية؛
- أقرت البلدان بأهمية الزراعة التي لا تزال في صميم جدول أعمال العديد من الدول. وقد أكدت العديد من الدول الأفريقية، ولاسيما الأقل نموا، على وضع القطن؛
- رحب الوزراء بالجهود التفاوضية المتعلقة بالمساعدات المقدمة للصيد البحري، ودعوا إلى تكثيف المفاوضات بهدف جعلها ناجحة في بوينوس آيرس؛
- أكد الوزراء مجددا على أهمية الخدمات التي تسهم بقوة في نمو الاقتصاد الدولي. سيما وأن بلوغ هذه المفاوضات مقصد مهم بالنسبة لأعضاء منظمة التجارة العالمية؛
- وفيما يتعلق بالقضايا الجديدة، ولاسيما التجارة الإلكترونية، تباحثت الدول في كيفية مساعدة هذه التجارة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وتحقيق تحول هيكلي على مستوى اقتصادياتها.

واعترفت الدول أيضا بالفجوة الرقمية والثغرات في الهياكل الأساسية، والقدرات التكنولوجية والقانونية والمؤسسية التي تواجهها البلدان النامية والتي تمثل قيودا رئيسية أمامها لجني ثمار التجارة الإلكترونية. ولذلك، طلبت الدول مواصلة النقاش بشأن الأنظمة المقترحة للتجارة الإلكترونية من أجل فهم أفضل للآثار والتحديات والمصالح، والاستجابة لها بشكل يأخذ بعين الاعتبار جميع مصالح الدول الأعضاء؛

■ كما دعا الوزراء أيضا إلى مواصلة المفاوضات في جنيف بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة لجميع الأعضاء بغية التوصل إلى نتائج ملموسة ومنصفة. وقد أوصي بعقد اجتماعات منتظمة على مستوى كبار المسؤولين لضمان متابعة هذه التوصيات والعمل على نجاح الاجتماع الوزاري لبوينس آيرس؛

■ وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية واصلت خطة عملها لما بعد المؤتمر الوزاري العاشر (MC10) في نيروبي، كينيا، خلال الفترة 15-19 ديسمبر 2015. وصادق الاجتماع على " حزمة نيروبي " وست قرارات وزارية حول الزراعة والقطن والقضايا المتعلقة بالدول الأقل نموا، بالإضافة إلى إعلان وزاري يشمل هذه الحزمة والعمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية؛

■ كما قدم رئيس لجنة المفاوضات التجارية تقريره حول حالة المفاوضات يوم 27 يوليو 2016. وأشار فيه إلى أن هناك علامات تشير إلى أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يتجهون تدريجيا نحو عملية تعتمد أكثر على المقترحات. وأنهم قدموا عددا من الأوراق. ففي مجال الزراعة على سبيل المثال، تم تقديم سبعة أوراق تتضمن أفكار واستفسارات حول مجموعة من القضايا، بما في ذلك الدعم المحلي. كما ذكر أن هناك مشاركة إيجابية في مجال الخدمات، وإن كانت بشكل أقل فيما يخص النفاذ إلى أسواق السلع غير الزراعية (ناما). وتواصل الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك في جلب الكثير من الاهتمام. وبالنظر إلى قضايا أجندة الدوحة للتنمية بشكل عام، أكد الرئيس أنه إذا كان أعضاء منظمة التجارة العالمية يريدون المضي قدما في المفاوضات، فإن هناك حاجة لتعميق المناقشات بشكل كبير خلال الأشهر المقبلة لمعرفة ما إذا كانت هناك أية نتائج محتملة. وفي كل هذه المفاوضات، هناك حاجة للحفاظ وتعزيز التركيز على التنمية ومساائل البلدان الأقل نموا؛

■ وتجدر الإشارة أن المؤتمر الوزاري العاشر قد صادق على القرارات التالية:

✓ برنامج العمل بشأن الاقتصاديات ذات الحجم الصغير؛

✓ حالات عدم ثبوت خروقات وتقديم الشكاوى في إطار حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس)؛

✓ برنامج العمل حول التجارة الإلكترونية؛

✓ تمت المصادقة على الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المادة 66.1 من اتفاقية تريبس للدول الأقل نموا بشأن التزامات معينة فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية وكذلك قرار التنازل ذات الصلة من قبل المجلس العمومي بشأن التزامات الدول الأقل نموا بموجب المادة 70.8 و 70.9 من اتفاقية تريبس.

▪ أما فيما يتعلق بأجندة الدوحة للتنمية، فقد صادق المؤتمر الوزاري العاشر على القرارات التالية:

✓ آلية الضمانات الخاصة للبلدان النامية في مجال الزراعة؛

✓ تشكيل مخزون عمومي للمواد الغذائية لأغراض الأمن الغذائي؛

✓ منافسة التصدير في مجال الزراعة؛

✓ القطن؛

✓ قواعد المنشأ التفضيلية للدول الأقل نمواً؛

✓ تنفيذ المعاملة التفضيلية لصالح الخدمات وموردي الخدمات للدول الأقل نمواً وزيادة مشاركة هذه الأخيرة في الخدمات التجارية؛

▪ شهد المؤتمر الوزاري العاشر اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن مفاوضات الدوحة للتنمية المستقبلية. وفي الوقت الذي أكد العديد من الأعضاء على أجندة الدوحة للتنمية، والإعلانات والقرارات التي تمت المصادقة عليها في الدوحة وفي المؤتمرات الوزارية التي تم عقدها منذ ذلك الحين. هناك أعضاء آخرون لم يؤكدوا على مهام الدوحة، حيث يطالبون بضرورة توفر مناهج جديدة لتحقيق نتائج ذات مغزى في المفاوضات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، أعرب الأعضاء عن التزامهم القوي لدفع المفاوضات بشأن قضايا الدوحة العالقة، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بالزراعة والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات والتنمية واتفاقية تريبس والقواعد. كما اتفق الوزراء على ضرورة أن يعمل المسؤولون على إيجاد سبل لتحقيق تقدم في المفاوضات وطلبوا من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية تقديم تقارير منتظمة بشأن هذه الجهود إلى المجلس العمومي.

المصادقة على اتفاقية تسهيل التجارة:

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة التي تم إبرامها في بالي في ديسمبر 2013 حيز النفاذ في 22 فبراير 2017، بعد المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد كانت آخر الدول التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة هي: الكاميرون، الإكوادور، أنغولا، المغرب، مصر، وطاجكستان (2 يوليو 2019) ليصل بذلك إجمالي عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية 145 من بين 164 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية. وللإشارة فقد كانت هونغ كونغ الصينية أول من صادق على الاتفاقية في 8 ديسمبر 2014.

من بين الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة يمكن أن نذكر 37 من بين 145 دولة: ماليزيا، النيجر، توغو، باكستان، غويانا، كوت ديفوار، بروناي، مالي، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، ألبانيا، كازاخستان، العربية السعودية، أفغانستان، السنغال، البحرين، بنغلاديش، الغابون، قيرقيزيا، موزمبيق، نيجيريا، عمان، تشاد،

الأردن، سيراليون، قطر، غامبيا، اندونيسيا، جيبوتي، بنين، الكويت، أوغندا، بوركينافاسو، الكاميرون، المغرب، مصر وطاجكستان.

من أجل الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية (SDT)، يجب على العضو أن يقوم بإشعار باقي أعضاء منظمة التجارة العالمية متى سيقوم بتنفيذ كل إجراء متعلق بتسهيل التجارة في الفئات المحددة أدناه. ينص الاتفاق على مواعيد محددة لهذه الإشعارات.

الفئة (أ): الأحكام التي سينفذها العضو وقت سريان نفاذ الاتفاقية (أو، في حالة دولة عضو من الدول الأقل نمواً، في غضون سنة واحدة من سريان نفاذ الاتفاقية).

الفئة (ب): الأحكام التي سينفذها العضو بعد فترة انتقالية مولية لسريان نفاذ الاتفاقية.

الفئة (ج): الأحكام التي سينفذها العضو في تاريخ لاحق بعد فترة انتقالية تكون مولية لسريان نفاذ الاتفاقية والتي تتطلب تقديم مساعدة ودعم لبناء القدرات.

ضمن هذا الإطار، قامت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بالإشعار بهذه الفئات الثلاث.

وتجدر الإشارة أن 117 دولة قد قامت بالفعل بالإشعار بالفئة (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة من بينها 39 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي وهي: الإمارات العربية المتحدة، أفغانستان، ألبانيا، بنغلاديش، بوركينافاسو، البحرين، بروناي، كوت ديفوار، الكاميرون، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غويانا، إندونيسيا، الأردن، قرقيزيا، الكويت، كازاخستان، المغرب، مالي، موريتانيا، ماليزيا، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، العربية السعودية، سيراليون، السنغال، سورينام، تشاد، توغو، طاجيكستان، تونس، تركيا وأوغندا.

كما قامت 89 دولة بالإشعار بالفئة (ب) و 78 دولة بالفئة (ج) من الاتفاقية حسب بيانات منظمة التجارة العالمية في 16 أغسطس 2019.

وقد قامت 29 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بالإشعار بالفئة (ب) وهي: أفغانستان، ألبانيا، بنغلاديش، البحرين، بروناي، تشاد، كوت ديفوار، الكاميرون، جيبوتي، مصر، غامبيا، غويانا، إندونيسيا، الأردن، كازاخستان، قرقيزيا، مالي، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، السنغال، سيراليون، طاجكستان وتوغو.

كما قامت 25 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بالإشعار بالفئة (ج) وهي: ألبانيا، غويانا، موزمبيق، نيجيريا، باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، البحرين، غامبيا، مالي، النيجر، سيراليون، توغو، المغرب، الأردن، كازاخستان، قرقيزيا، طاجكستان، موريتانيا، السنغال، تشاد، كوت ديفوار، الكاميرون، جيبوتي ومصر.

ونشير إلى أن 44 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية مع أفغانستان

التي انضمت إليها في 29 يوليو 2016. كما توجد إحدى عشرة (11) دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- فعاليات أخرى

بناءً على طلب مجموعة الكاريبي والمحيط الهادي، عقد مرشد تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة (TFAF) ورشة عمل لمدة نصف يوم حول إشعارات تسهيل التجارة في 22 يوليو 2019 بمنظمة التجارة العالمية بجنيف، سويسرا. ركزت ورشة العمل على مساعدة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على استكمال الإخطارات المعلقة بموجب اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (TFA) المطلوبة لتمكين الدول النامية من الاستفادة من المرونة في التنفيذ. ويعد تاريخ 22 أغسطس 2019، هو الموعد النهائي للبلدان النامية، للإخطار بالمواعيد النهائية لتنفيذ أحكام الاتفاقية التي حددها أعضاء منظمة التجارة العالمية من الدول النامية أنفسهم كونها تتطلب المساعدة الفنية وبناء القدرات قبل التنفيذ ("الفئة ج").

افتتحت الورشة سعادة السيدة شيريل سبنسر، الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف ومنسقة مجموعة الكاريبي والمحيط الهادي في جنيف.

تضمن جدول أعمال الورشة بنوداً شملت مراجعة تنفيذ الأعضاء لاتفاقية تسهيل التجارة حتى الآن، ومتطلبات الإشعارات، والمواعيد النهائية، وتبادل الخبرات، وقد صمم خصيصاً للوضع الحالي للأعضاء الحاضرين.

وفي ختام جلسة مجموعة العمل، قام المشاركون في الورشة من مجموعة الكاريبي والمحيط الهادي بإدخال اللمسات الأخيرة على خطة العمل حول كيفية إطلاع اللجان الوطنية حول تسهيل التجارة للوفاء بالموعد النهائي المحدد في 22 أغسطس. وقد قدم العروض ممثلون عن أمانة منظمة التجارة العالمية وحكومة غويانا ومؤتمر قمة التحالفات الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). كما عمل مقدمو العروض على مساعدة مجموعات العمل والإجابة على الأسئلة المتبقية حول عملية الإشعار.

شارك في هذه الورشة 17 مندوباً. بالإضافة إلى ذلك، تم بث فعاليات هذه الورشة مباشرة وكان في متناول المسؤولين من عواصم بلدانهم في دول الكاريبي والمحيط الهادي.

تلت هذه ورشة عدة جلسات إرشادية مجدولة تلقى خلالها الأعضاء مشورة فردية بشأن حالة الإشعار الخاصة بكل دولة على حدة.

القسم الثاني

أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال مسائل منظمة التجارة العالمية

أنجز المركز الإسلامي لتنمية التجارة العديد من الأنشطة لخدمة المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بمسائل منظمة التجارة العالمية، ولاسيما تنفيذًا للقرار الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الكومسيك المنعقدة خلال الفترة 20-23 نوفمبر 2017 بإسطنبول والذي طلب من المركز ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية "تقديم ورقة عمل وعرضها على الاجتماع المقبل للكومسيك لإبداء رأيه حولها والتي تتعلق بالخيارات العملية لزيادة التنسيق بين وزراء التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن تطورات المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وصياغة مواقفهم بخصوص القضايا ذات الأولوية لدول منظمة التعاون الإسلامي المقترحة حاليا في منظمة التجارة العالمية". وقد قام المركز بإعداد دراسة تمت مناقشتها مع الأطراف المعنية وخبراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي لإبداء مرئياتهم وملاحظاتهم حولها. وسيتم تقديم الدراسة إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الكومسيك. وقد تم عقد اجتماع في جنيف يومي 19 و 20 أكتوبر 2018 بالتعاون مع مكتب منظمة التعاون الإسلامي بجنيف لجمع مرئيات وملاحظات الدول الأعضاء حول هذا الموضوع.

علاوة على ذلك، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة عدة ندوات لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي ومنظمة الجمارك العالمية، من أجل زيادة وعي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتطوير قدراتها في مجالات التجارة الدولية المختلفة التي تنظمها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

1. ورشة عمل حول "آليات تسوية نزاعات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون

الإسلامي"، 20-21 فبراير 2017، الدار البيضاء - المملكة المغربية.

في إطار تنفيذ القرارات ذات الصلة لهيئات منظمة التعاون الإسلامي وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال تنمية المبادلات التجارية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة ورشة عمل حول " آليات تسوية نزاعات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك يومي 20 و 21 فبراير 2017 بالدار البيضاء المملكة المغربية.

الهدف:

تهدف ورشة العمل إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن آليات المصالحة والتحكيم لتسوية نزاعات التجارة والاستثمار، مع التركيز بصفة خاصة على مقترحات تفعيل وتطوير آليات المصالحة والتحكيم التي تضمنتها الاتفاقيات ذات الصلة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن بينها:

- اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛
- قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المشاركون:

شاركت الدول التالية في هذه الندوة: الكامبيرون، تركيا، فلسطين والمغرب. كما شارك في هذه الورشة خبراء من المنظمات الوطنية والدولية التالية: غرفة التجارة الدولية بالمغرب، الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب (CFCIM)، اتحاد غرف وتبادل السلع التركي (TOBB)، الجمعية المغربية للمصدرين (ASMEX)، منظمة التجارة العالمية، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة (IICRA)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

2. ورشة عمل تدريبية حول "تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، 22-24 مارس 2017، الدار البيضاء - المملكة المغربية.

في إطار تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالشراكة مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية وقسم التعاون وتعبئة الموارد التابع للبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية، ورشة عمل تدريبية حول "تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك من 22 إلى 24 مارس 2017 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

يتمثل الهدف من هذه الورشة في تأهيل كفاءات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال المفاوضات في قطاع تجارة الخدمات والرفع من قدرتها على تنمية تجارة الخدمات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي النهوض بالتجارة البينية ومساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شاركت الدول التالية في هذه الورشة: الجزائر، المملكة العربية السعودية، أذربيجان، بنين، الكامبيرون، كوت ديفوار، مصر، الغابون، إندونيسيا، الأردن، كازاخستان، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، النيجر، عمان، فلسطين، السنغال، السودان، توغو، تونس وتركيا.

كما شارك في هذه الورشة التدريبية خبراء في مجال تجارة الخدمات من المنظمات الإقليمية والدولية التالية: مكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز أنقرة (SESRIC)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وجامعة الدول العربية، ومركز التجارة الدولي والأونكتاد.

3. ورشة حول التحضير للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية: منظور إفريقي، 17-19 يوليو 2017، الدار البيضاء، المملكة المغربية.

في إطار برنامجهما لتقديم المساعدة الفنية بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية لفائدة الدول الأعضاء، نظمت إدارة التعاون وتعبئة الموارد التابعة للبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية ورشة حول التحضير للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية: مشاوره أفريقية مخصصة للدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من 17 إلى 19 يوليو 2017 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

شاركت الدول التالية في هذه الورشة: بوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار وغابون وغينيا وغينيا بيساو والمغرب وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتشاد وتوغو وتونس وأوغندا.

كما شاركت المؤسسات التالية في هذه الورشة: منظمة الأغذية والزراعة، الأونكتاد، وكوتس الدولية، البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

4. ورشة حول آلية التنسيق لمنظمة التعاون الإسلامي في منظمة التجارة العالمية، 19-20 أكتوبر 2018، بعثة منظمة التعاون الإسلامي في جنيف

بالإشارة إلى القرار رقم 52 الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك المنعقدة خلال الفترة 20-23 نوفمبر 2017 بإسطنبول، الجمهورية التركية والذي طلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم ورقة عمل وعرضها على اجتماع لجنة الكومسيك المقبل حول الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين وزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي بشأن التطورات الأخيرة في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية وصياغة المواقف بشأن القضايا ذات الأولوية لدول منظمة التعاون الإسلامي المقترحة حالياً في منظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المندوبية الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى منظمة الأمم المتحدة بجنيف، ورشة عمل حول هذا الموضوع في جنيف، سويسرا في الفترة 19-20 أكتوبر 2018.

تتمثل أهداف ورشة العمل في مراجعة مشروع الدراسة وجمع ملاحظات وآراء الدول الأعضاء من جهة، ومن ناحية أخرى صياغة توصيات عملية لتحسين آلية التنسيق المشتركة بين الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

شارك في أشغال ورشة العمل ممثلي البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جنيف: النيجر، الجزائر، العربية السعودية، المغرب، السودان، فلسطين، باكستان، عمان، ألبانيا، بنغلاديش، مالي، جيبوتي، السنغال، الغابون، تركيا، المالديف، بروناي دار السلام، الأردن، القمر الاتحادية، اليمن وكازاخستان.

وقد قام بتنشيط هذا الاجتماع كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومندوبية منظمة التعاون الإسلامي في جنيف ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

بعد مناقشات مثمرة، اقترح المشاركون التوصيات التالية:

- إضافة جميع الملاحظات التي أدلى بها ممثلو منظمة التعاون الإسلامي في النسخة النهائية من الدراسة؛ وفي هذا الصدد، يرجى من الدول الأعضاء تقديم مرئياتها حول الخيارات المختلفة المذكورة في الفصل الثالث من هذه الدراسة؛
- تمديد فترة تلقي الملاحظات من ممثلي دول منظمة التعاون الإسلامي إلى غاية 31 أكتوبر 2018؛ سيتم إضافة الملاحظات التي سيتم التوصل بها بعد هذا التاريخ ضمن ملحق لهذه الدراسة كما سيتم توزيعها خلال اجتماع الكومسيك في إسطنبول (26-29 نوفمبر 2018)؛
- إضافة خيار جديد (الخيار الرابع) يتعلق بإنشاء فريق غير رسمي على مستوى جنيف، مثل مجموعة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا؛
- في حالة اعتماد "الخيار الأول"، يتعين على مجموعة منظمة التعاون الإسلامي التركيز على القضايا النظامية مثل إصلاح منظمة التجارة العالمية؛
- الشروع في "برنامج الربط العكسي" بشأن مسائل منظمة التجارة العالمية لفائدة الدول في طور الانضمام؛
- وضع برنامج تدريبي خاص لفائدة بعثات منظمة التعاون الإسلامي المقيمة في جنيف ابتداء من سنة 2019.

5. ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) لفائدة

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 19-20 نوفمبر 2018، دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

استنادا إلى القرار الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الكومسيك، المنعقدة خلال الفترة 20-23 نوفمبر 2017 بإسطنبول، الجمهورية التركية، الذي طلب من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص مسائل منظمة التجارة العالمية وتعزيز جهودهما لتوعية الدول الأعضاء بتأثير المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية على اقتصاداتها. والذي أكد على ضرورة توحيد وتنسيق جهودهما لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء، من أجل تسهيل اندماجها الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس عادل ومنصف، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك

الإسلامي للتنمية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة ورشة عمل حول "نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك يومي 19 و20 نوفمبر 2018، بدبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم تنظيم هذه الورشة لتسليط الضوء على الوضع الراهن لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، والقرارات الوزارية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة، وانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية، والتنسيق المستقبلي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية، ولمشاركة وجهات نظر ممثلي دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن أولويات منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية والقضايا التي ستتم دراستها من أجل الاجتماع الوزاري الثاني عشر المقبل الذي سينعقد في كازاخستان في سنة 2020.

شاركت الدول الأعضاء التالية في هذه الورشة: مصر وسلطنة عمان وسورينام وطاجيكستان وقيرقيزيا وفلسطين والسودان وماليزيا وباكستان والإمارات العربية المتحدة.

كما شاركت المنظمات الدولية التالية: المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومركز الجنوب وشبكة العالم الثالث.

قدم الخبراء المواضيع التالية:

- مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر (الزراعة، دعم صيد الأسماك، التنمية، إصلاح منظمة التجارة العالمية... الخ)
- القرارات الوزارية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الحادي عشر: التجارة الإلكترونية، اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبس) والأنظمة المحلية في الخدمات
- الإعلانات الوزارية حول الموضوعات الجديدة: تسهيل الاستثمار، النوع الاجتماعي والتجارة، المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة
- تنسيق منظمة التعاون الإسلامي حول قضايا منظمة التجارة العالمية وانضمام دول منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

بعد تقديم العروض والمناقشات العامة، وافق المشاركون على ما يلي:

- تنظيم ورشة عمل حول تجارة الخدمات والتجارة الإلكترونية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- متابعة القضايا المتعلقة بتسهيل الاستثمار داخل منظمة التجارة العالمية وتنظيم برنامج بناء القدرات بشأن الاتفاقيات والسياسات الثنائية والإقليمية للاستثمار؛

- وضع برنامج لبناء القدرات بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمفاوضات؛
- تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على النظر في إنشاء هيئة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالتجارة والاستثمار؛
- إدراج قضايا النوع الاجتماعي والتجارة في المفاوضات المستقبلية والسياسات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- النظر في دراسة حول آلية التنسيق لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية؛
- إعداد تقرير حول إصلاحات منظمة التجارة العالمية عن طريق توضيح المواقف والمسائل ذات الصلة (النظام التجاري متعدد الأطراف، تعيين هيئة الاستئناف) لدول منظمة التعاون الإسلامي قصد فهم أفضل للقضايا الراهنة لمنظمة التجارة العالمية؛
- دعم طلب منظمة التعاون الإسلامي لتصبح مجموعة عضو في منظمة التجارة العالمية؛
- تنظيم برنامج بناء القدرات ومنتديات الأعمال المخصصة للمرأة والمقاولين (التسويق الإلكتروني، تطوير المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، سلسلة القيمة) ومزيد من مشاركة المرأة في المعارض العامة والمتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان الأقل نمواً بخصوص القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال برنامج الربط العكسي للبنك الإسلامي للتنمية؛
- تقديم المزيد من الدعم لدول منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قصد تسهيل انضمامها إليها؛
- دعوة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لإعداد دراسات متخصصة حول القضايا الناشئة مثل تسهيل الاستثمار والتجارة الإلكترونية والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والنوع الاجتماعي والتجارة.

6. ورشة عمل حول نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) للدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 26-27 يونيو 2019، الدار البيضاء - المملكة المغربية

في إطار تنفيذ قرارات الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك التي تم عقدها خلال الفترة 20-23 نوفمبر 2017 بإسطنبول، الجمهورية التركية، والتي طلبت من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية مواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص مسائل منظمة التجارة العالمية وتعزيز جهودها لتوعية الدول الأعضاء بتأثير المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية على اقتصاداتها، نظم المركز

الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورشة عمل حول "نتائج المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11) لفائدة الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك بالتعاون مع كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية يومي 26-27 يونيو 2019 بالدار البيضاء.

تم تنظيم هذه الورشة لدراسة موضوعات هامة بما في ذلك الوضع الراهن لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، والقرارات الوزارية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة، وانضمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية، والتنسيق المستقبلي لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية. كما مكنت هذه الورشة من دراسة المحاور الآتية: نظرة عامة والتقدم الحاصل بعد المؤتمر الوزاري الحادي عشر، مبادرات الإعلان المشترك للمؤتمر الوزاري الحادي عشر، إصلاح منظمة التجارة العالمية، مناقشات منظمة التعاون الإسلامي حول إصلاح منظمة التجارة العالمية.

شارك في هذه الورشة ممثلو الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، توغو، تونس، أوغندا والمغرب. كما شارك في الورشة خبراء من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية وشبكة العالم الثالث (TWN). وألقى ممثل الأونكتاد عرضه التقديمي عبر شريط فيديو حول تسهيل الاستثمار الدولي.

التوصيات:

بعد عروض الجلسات والمناقشات العامة، اتفق المشاركون على ما يلي:

- تنظيم ورش عمل حول تجارة الخدمات، والإشعارات، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وتقنيات المفاوضات، وإصلاح منظمة التجارة العالمية، والقضايا الجديدة بما في ذلك التجارة الإلكترونية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من قبل البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة وخاصة منظمة التجارة العالمية والأونكتاد؛
- متابعة القضايا المتعلقة بتسهيل الاستثمار داخل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومواصلة برنامج بناء القدرات بشأن الاتفاقيات والسياسات وتسوية النزاعات الثنائية والإقليمية للاستثمار؛
- عقد اجتماع تشاوري على مستوى الخبراء والوزراء لإعداد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC12) المقرر عقده في كازاخستان في يونيو 2020؛
- متابعة تنفيذ توصيات الدراسة الخاصة بآلية تنسيق منظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية؛

- تكليف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بإعداد ورقة معلومات حول إصلاحات منظمة التجارة العالمية والمسائل ذات الصلة (النظام التجاري المتعدد الأطراف، تعيين هيئة الاستئناف) من أجل مساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذه العملية؛
- دعم طلب منظمة التعاون الإسلامي للحصول على صفة مراقب داخل منظمة التجارة العالمية؛
- الاستمرار في تقديم المساعدة الفنية للبلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتشجيع تبادل الخبرات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي (مثل المغرب وتركيا وماليزيا وباكستان) عبر برنامج الربط العكسي للبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومنظمة التجارة العالمية.

القسم الثالث

وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

أصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 164 دولة، بعد انضمام جمهورية أفغانستان الإسلامية خلال المؤتمر الوزاري العاشر، وبذلك يصبح حاليا عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية 44 دولة، بما يفوق ربع عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويمثل أعضاء منظمة التجارة العالمية حوالي 97% من الاقتصاد العالمي.

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 11 دول وهي: الجزائر، أذربيجان، العراق، إيران، لبنان، ليبيا، أوزبكستان، السودان، سوريا، القمر الاتحادية والصومال.

خلال الاجتماع حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قام السيد وولف آلان، المدير العام المساعد للمجموعة غير الرسمية للحكومات في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المنعقد في 25 أبريل، بتشجيع هذه البلدان للاجتماع بانتظام وتبادل خبراتهم بهدف تقديم عملية التفاوض على الانضمام والاستفسار عن إصلاحات منظمة التجارة العالمية.

على المستوى الفردي، بالنسبة للعديد من المرشحين - خاصة الاقتصادات الصغيرة - فإن المساهمة الإيجابية الصافية الرئيسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف سوف تأتي من عمليات الإصلاح المحلية التي تسبق الانضمام.

ومع ذلك، على المستوى النظامي، تساهم عملية الانضمام أيضًا في تطور النظام التجاري الدولي - أي تطوير قواعد منظمة التجارة العالمية. في المجموع، تم دمج أكثر من 1500 فقرة تتضمن التزامات في الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية من خلال 36 عملية انضمام تم إبرامها بموجب المادة الثانية عشرة منذ سنة 1995. وتم اعتماد كل بروتوكول من بروتوكولات الانضمام الجديدة بهدف تعزيز التخصصات متعددة الأطراف ويمثل عنصرا أساسيا في النظام التجاري المتعدد الأطراف. في كثير من الحالات، نتج عن هذا معيار جديد لقواعد منظمة التجارة العالمية. وتعد الشفافية مثالا على ذلك، مع مزيد من 250 التزام محدد في هذا المجال وحده.

توفر التزامات الانضمام أيضًا فرصة لتشجيع المفاوضات حول وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف. وتابع الأعضاء باستمرار مجموعة من الأهداف التجارية في مفاوضات الانضمام فيما يتعلق بجوانب مختلفة من القواعد الحالية، مما يمهّد الطريق لتطوير مناهج جديدة. ولطالما كانت لعمليات الانضمام خطوة إلى الأمام فيما يخص المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، لاسيما في مجالات تسهيل التجارة، وضوابط حصص التعريفية الجمركية ودعم الصادرات. هل لدى الأعضاء فرصة للنظر في تجربة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كمصدر إضافي يستفاد منه فيما يخص المناقشة الجارية حول إصلاح المنظمة؟

في مجال الإشعارات والشفافية، قدم العديد من أعضاء المادة الثانية عشرة مساهمات مهمة من خلال إشعارات واسعة النطاق، وأحياناً في المجالات التي تكون فيها نتائج الأعضاء الأصليين ضعيفة، أو في المجالات التي لم تكن تتوفر على تخصصات متعددة (مثل الإشعار ببرامج الخصوصية). وعلى الرغم من أن التخصصات متعددة الأطراف قد سَدَّت الفجوة في كثير من النواحي مع نتائج مفاوضات الانضمام من خلال سريان مفعول اتفاقية تسهيل التجارة، فإن بعض المستويات المرجعية فيما يخص الشفافية التي تم وضعها بفضل عمليات الانضمام مازالت لم تتحقق بعد (مثل متطلبات النشر). والواقع أن الأعضاء المنضمين والمرشحين الذين يتعهدون بالتزامات تفوق التزامات بعض الأعضاء الحاليين يصب في مصلحتهم، لأن ذلك يتيح إجراء إصلاحات فعالة واندماجاً في النظام التجاري العالمي، كما أنه يفيد النظام أيضاً من خلال رسم طريق واضح لاتباعه.

بالإضافة إلى ذلك، أخذت عمليات الانضمام في الاعتبار الحاجة إلى التمييز بين الأعضاء من حيث مواطن المرونة المحددة المصممة حسب الحاجيات المعبر عنها صراحة. وقدمت خطة العمل التشريعية أداة بسيطة وفعالة لتحديد هذه الاحتياجات بطريقة منظمة.

وسواء في هذا المجال أو في غيره، يتطلب الحوار استثماراً يشارك فيه الجميع. ويعتبر أعضاء المادة الثانية عشرة والحكومات المراقبة التي تتطلع حالياً للانضمام إليها هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في النقاش الجاري، وينبغي الاستماع إليهم.

وتمثل المبادرات المشتركة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة، وتسهيل الاستثمار، والتنظيم المحلي للخدمات، ومشاركة المرأة في التجارة، أهمية كبرى بالنسبة للاقتصادات النامية الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل أغلب الدول المنضمة. ويشارك العديد من أعضاء المادة الثانية عشرة بالفعل في هذه المناقشات. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن هذه المبادرات مفتوحة ليس فقط لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية ولكن أيضاً للمراقبين.

أما الوضع الحالي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فهو كما يلي:

- تم إنشاء فريق العمل لفائدة ليبيا، سوريا والصومال؛
- تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية من طرف إيران والعراق وأوزبكستان؛
- تم تعميم ملخص وقائع نقاط المناقشة من طرف السودان؛
- مفاوضات جارية بشأن نفاذ السلع إلى الأسواق الثنائية من قبل الجزائر، أذربيجان، لبنان، السودان وأوزبكستان؛
- مفاوضات جارية بشأن نفاذ الخدمات إلى الأسواق الثنائية من قبل الجزائر وأذربيجان ولبنان والسودان وأوزبكستان؛
- تم تعميم مشروع تقرير فريق العمل من قبل الجزائر وأذربيجان ولبنان.

تم تكثيف الأنشطة المتعلقة بانضمام القمر الاتحادية والسودان والصومال خلال النصف الثاني من سنة 2016. على سبيل المثال:

▪ عمل فريق القمر الاتحادية بشكل مكثف وعقد اجتماعين لفريق العمل، واختتم الشهر الماضي عدة مفاوضات ثنائية بشأن الدخول إلى الأسواق. والآن، يركز الفريق اهتمامه على إتمام عملية الانضمام في الأشهر المقبلة؛

▪ بدأ السودان مفاوضاته مرة أخرى لتجديد عضويته، في نيروبي على هامش المؤتمر الوزاري العاشر. وبعد نصف عام، في يوليو من العام الماضي، أعلن السودان رسمياً إعادة تنشيط عملية انضمامه إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بأكملها خلال اجتماع المجلس العمومي. وأعقب ذلك عمل مكثف لتحديث الوثائق. وفي هذا العام، عقد السودان اجتماعين لفريق العمل من أجل تسجيل تقدم ملموس، واختتم مفاوضات ثنائيتين بشأن الوصول إلى الأسواق؛

▪ الصومال هي واحدة من أحدث المرشحين للشروع في عملية الانضمام في ديسمبر 2016 بعد تقديم طلب الترشيح لأول مرة خلال المؤتمر الوزاري العاشر بنيروبي. وتعمل الصومال على وضع مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية التي ستشكل الوثيقة الأساسية لبدء مفاوضات الانضمام؛

▪ صرحت أذربيجان لأعضاء منظمة التجارة العالمية في ختام اجتماع لفريق عمل بشأن انضمامها في 28 يوليو 2017 بأنها تعترم "التركيز على المفاوضات الثنائية"، فضلاً عن تنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة لجعل نظام التجارة الداخلية متماشياً مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. وقد تبنت أذربيجان عدداً من الإصلاحات خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك اعتماد 12 "خارطة طريق استراتيجية" لتنمية اقتصاد البلد فضلاً عن الأنظمة المتعلقة بتسهيل التجارة وتحسين الهياكل الأساسية للتجارة واللوجستيات. ومن شأن تنفيذ خارطت الطريق بحلول سنة 2020 أن يكون بمثابة "أساس" للنجاح في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تتم عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وعلى هذا المسار جرى الاتفاق على انضمام اليمن إلى المنظمة تخلفته أحياناً سرعة هامة في المفاوضات خاصة سنة 2013 وأحياناً أخرى بعض التعثر نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الإجماع حول الاختيارات. عادة ما يكون مسلسل انضمام العديد من الدول مسبقاً بأشغال فنية هامة، حيث أن المزوجة بين أنشطة المساعدة الفنية ومساعدتي إقناع الدول الأعضاء بأهمية انضمام هذه الدول بالنسبة لمستقبل المنظمة، يعتبر عملاً أساسياً في جدوى المساعدة الفنية في مجال المفاوضات لفائدة الدول الأعضاء المرشحة للانضمام. وفي هذا الصدد، كانت مساهمات رؤساء مجموعات العمل مهمة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المساعدة الفنية قد حظيت بالمساعدة المالية الهامة للدول الآتية: أستراليا، البرازيل، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء الأخرى.

الشفافية في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

تعتبر الشفافية ووضوح الرؤية في مسلسل الانضمام للمنظمة من الأولويات الأساسية بالنسبة للدول الأعضاء ولسكرتارية منظمة التجارة العالمية. فالتدابير والمبادرات التي تم اتخاذها خلال السنوات الأربعة الأخيرة في مجال الشفافية قد تم تدعيمها سنة 2013 لمواصلة العمل بها إلى حد الآن. لذا، اجتمع الفريق غير الرسمي (IGA) لبحث مسألة الانضمام إلى المنظمة. وقد خلصت نتائج هذا الفريق إلى ما يلي:

- الاستعمال المشترك للمعلومات وتبادل البيانات مع الدول الأعضاء حول كل ما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة؛
- تقارير ترفع إلى السكرتارية حول التطور الفني لمسلسل الانضمام؛
- تقارير رؤساء فرق العمل تقدم إلى الدول الأعضاء حول نتائج زيارتهم للبلد المعني؛
- تخطيط برنامج الاجتماعات حول الانضمام إلى المنظمة وحول النشاطات ذات الصلة على أساس أجندة متطورة للاجتماعات حول اقتراحات الانضمام المقدمة من طرف السكرتارية؛
- الأجوبة حول الانشغالات الخاصة التي تمت إثارتها من طرف الدول الأعضاء والحكومات التي في طور الانضمام.

الغاية من نشرة المعلومات حول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في تقديم تقارير ملخصة للحكومات التي في طور الانضمام وللرؤساء والدول الأعضاء حول نتائج اجتماع الفريق غير الرسمي. كما تتضمن النشرة معلومات مفيدة حول المخطط العملي لتحضير الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بمسلسل الانضمام.

تم تكثيف اللقاءات مع مختلف فرق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة قصد التركيز على الانشغالات الخاصة لكل فريق، والهدف من ذلك يتمثل في تقديم تقرير للدول الأعضاء حول الأنشطة التي تم إنجازها خلال السنة المدنية واستقصاء الملاحظات والآراء حول انشغالات كل فريق.

أجرت سكرتارية المنظمة لقاءات مع المجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نمو والفريق غير الرسمي للبلدان النامية والفريق الآسيوي للبلدان النامية والفريق غير الرسمي لبلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة GRULAC، الفريق الإفريقي ثم الفريق العربي. قدمت سكرتارية المنظمة خلال هذه الاجتماعات تقارير حول التقدم الحاصل في مسلسل انضمام الدول والأنشطة التي تم إنجازها كما تم تبادل وجهات النظر حول مسؤوليات الجوار/ المجموعات الإقليمية وبحث الانشغالات التي أثرت سواء من طرف الحكومات في طور الانضمام ومن طرف الدول الأعضاء نفسها وقامت باستشارات مع نظراءها حول الأولويات الفنية لسنة 2014 في مجال الانضمام.

المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. تتضمن هذه المساعدة أنشطة للتوعية لفائدة البرلمانين والقطاع الخاص والجامعيين والمجتمع المدني وأوساط الإعلام.

وتشتمل أنشطة المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات على المحاور الآتية: ندوات وطنية، حصص إعلامية حول الانضمام للمنظمة أقيمت خلال الدروس المتقدمة حول السياسة التجارية وكذلك خلال الدروس الإقليمية والدروس التمهيدية المقدمة لفائدة البلدان الأقل نمواً، البعثات الفنية، الزيارات التي يقوم بها رؤساء فرق العمل، انشاء المراكز المرجعية للمنظمة العالمية للتجارة أو تعزيز المراكز القائمة، حصص تدريبية مباشرة على الخط عبر الإنترنت، التحاور مع مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة، المشاركة في المؤتمرات.

آليات الانضمام للمنظمة:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في يوليو 2016 بوابة جديدة للانضمام الذكي (Accessions Intelligence Portal) التي حسنت من الوصول إلى المعلومات حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والعديد من الميزات الجديدة، مثل إمكانية الدخول المباشر إلى جميع القوانين التي تم الإشعار بها لإتمام الانضمام. توجد البوابة على الرابط: <https://www.wto.org/accessions>.

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند XII MC (<http://acdb.wto.org/>).

1. الجزائر

بعد حضورها في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب منذ سنة 1987، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية، كخطوة تمهيدية للانضمام للمنظمة.

يتأسس فريق العمل الذي يتابع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية السيد بيريز ديلكاستيو (الأوروغواي) ويضم 43 دولة.

منذ ذلك التاريخ تم توجيه سلسلة من الأسئلة للجزائر من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وأستراليا. بعد تلقي منظمة التجارة العالمية الأجوبة الأولى، عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل 1998 بجنيف.

أجرت الجزائر عدة جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو 2002، نوفمبر 2002، مايو 2003، ثم سنتي 2004 و 2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل 2002 ونوفمبر 2002). أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي: الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي 10 بلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم قدمت في 18 يناير 2005 صيغة معدلة للعروض. وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ 25 فبراير 2005.

انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.

تضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حاليا على دراسة الوثيقة بشأن "مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر" التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في 21 أكتوبر 2005.

ومن جانب آخر، تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماع فريق العمل التاسع المنعقد من 18 إلى 20 أكتوبر 2005. نذكر بصفة خاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندة الجديدة وماليزيا والتي تناولت بالبحث دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

تجري حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية. وقد تم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو 2006.

بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لفريق العمل

يتضمن تقرير فريق العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسسي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما قام أعضاء فريق العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وقد أعرب أعضاء فريق العمل عن ارتياحهم على التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحوافز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل. قام فريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بتوزيع عروض معدلة للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات في فبراير 2012.

وتفسر المسيرة الطويلة للجزائر لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بإرادة الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات داخلية أولا ثم تحديث بعض القطاعات المهددة بالمنافسة وتحقيق التنوع في اقتصادها. وتم وضع خارطة طريق لتسريع المفاوضات بشأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ومن المقرر عقد سلسلة من المحادثات الثنائية لحل الخلافات وإتمام الاتفاقيات بين مارس وأبريل، بالإضافة إلى عقد اجتماع غير رسمي مع فريق العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة، استعدادا للاجتماع الرسمي المقرر عقده في يونيو 2012.

المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق:

أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا. وفي نفس السياق ستجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وأستراليا واليابان.

وتم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل في يناير 2008.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت الجزائر بتاريخ 28 فبراير 2012 على خمس اتفاقيات ثنائية مع البرازيل وكوبا والأوروغواي وفنزويلا والأرجنتين في إطار المفاوضات الجارية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للجزائر، والولايات المتحدة توجد في مرحلة متقدمة. كما أن المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مازالت مستمرة وأن الجزائر بصدد إبرام اتفاقية مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا. أما المحادثات الجارية مع اليابان وكندا وماليزيا وتركيا وأوكرانيا فقد سجلت تقدما يبعث على الارتياح.

تم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 5 أبريل 2013 بحضور معالي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة. وبهذه المناسبة، قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل حول العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ومقترحات التعديلات والإضافات والتعيين لمشروع تقرير الفريق.

وأشار السيد الوزير أن الجزائر على أتم الاستعداد لجعل "نظامها التجاري يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية". وأعرب عن أمله في "منح فترات انتقالية معقولة" لبعض التدابير التي لا تتوافق مع الاتفاقيات.

ثم أضاف قائلا إن البرنامج المعتمد والذي يتعين بموجبه على الدول الأعضاء إرسال أسئلتها قبل 10 مايو 2013

إلى الجزائر التي تعهدت بتقديم الإجابات عند ممت شهر يونيو أو 15 يوليو 2013 واقترح عقد جولة أخرى من المفاوضات في خريف 2013.

أجرى الوفد الجزائري لقاءات من 2 إلى 4 أبريل 2013 مع وفود 12 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي: ماليزيا واندونيسيا والإكوادور والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وتركيا.

كما تم ايداع 4 اتفاقيات ثنائية مع أوروغواي وكوبا وسويسرا والبرازيل تم التوقيع عليها من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، في حين مازالت المفاوضات قائمة بشأن التوقيع على اتفاقيتين مع فنزويلا والأرجنتين.

اجتمع فريق العمل حول انضمام الجزائر للمنظمة في 31 مارس 2014 لاستعراض آخر مستجدات المفاوضات الجزائرية المتعلقة بانضمامها للمنظمة. وخلال هذا الاجتماع، رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر.

وركزت تعليقات الأعضاء على القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الأسعار، حقوق التسويق والسياسات الزراعية.

وتشمل التحديات الأخرى السياسات الصناعية والمساعدات والحوافز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة.

في 8 مايو 2018، أكد المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية تعيين السفير خوسيه لويس كانسيلا غوميز، الممثل الدائم لأوروغواي لدى منظمة التجارة العالمية، كرئيس جديد لفريق العمل.

بدعوة من الحكومة الجزائرية، قام السفير خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي)، رئيس فريق العمل، بزيارة إلى الجزائر العاصمة في نهاية نوفمبر 2018. وخلال زيارته التي استمرت ثلاثة أيام، التقى بوزير التجارة واللجنة الوطنية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وغرفة التجارة، ومكتب الملكية الفكرية، ومركز أبحاث.

2. أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليو 1997 وقد قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. كما قدمت أيضا أجوبة في يوليو 2000 تتعلق بمجموعة أولى من الأسئلة حول هذه المذكرة، تلتها أجوبة أخرى في ديسمبر 2001. انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل في 7 يونيو 2002، والاجتماع الأخير في مارس 2006. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة.

وقد تم توزيع ملخص غير رسمي لمناقشات فريق العمل في ديسمبر 2008 من طرف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة. وتستمر الأشغال المتعددة الأطراف على أساس ملخص مستجدات المواضيع التي تم إثارتها منذ ديسمبر

2008. وقد وتم تعديل هذا الملخص بعد مراجعته في يوليو 2009.

مفاوضات بشأن دخول الأسواق:

وقعت أذربيجان على اتفاقية مع جورجيا في أبريل 2010. وما زالت المفاوضات مستمرة مع الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التجارة العالمية بشأن هذه الاتفاقية.

عقد فريق العمل اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 تم خلاله التباحث في شأن الاصلاحات الأخيرة المعتمدة من قبل أذربيجان للتقدم في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وتدارس الفريق أيضا مسألة تطوير المجال التشريعي والتقدم المحرز في إطار المفاوضات الثنائية بشأن دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

يعود آخر تعديل لملخص الوقائع إلى نوفمبر 2012. وقد عقد فريق العمل اجتماعه العاشر في 7 ديسمبر 2012 حيث تباحث أعضاء منظمة التجارة العالمية حول وضع المفاوضات بشأن دخول الأسواق ونظام التجارة الخارجية والإصلاحات التشريعية من أجل تأهيل أذربيجان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبهذه المناسبة، قدم السيد محمود ماماد غوليف، نائب وزير الشؤون الخارجية ورئيس المفاوضات لأذربيجان لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي لبلده وتطوير نصوص تشريعية مناسبة في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكر أن حكومته كانت تهدف إلى تنويع وتحديث الاقتصاد للتقليل من اعتمادها على قطاع النفط والغاز.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية حول دخول الأسواق، فقد أشار نائب الوزير أن أذربيجان قد وقعت على اتفاقية ثنائية مع جمهورية قيرقيزيا في مارس 2012 وأجرت مؤخرا مفاوضات ثنائية مع الصين. كما أجريت مفاوضات ثنائية أخرى على هامش اجتماع فريق العمل مع كل من البرازيل وكندا وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج والاتحاد الأوروبي.

ورحب ممثلو الصين والولايات المتحدة والهند واليابان والنرويج وباكستان وقيرقيزيا وسويسرا وتركيا والاتحاد الأوروبي بالمساهمات الجوهرية التي قدمتها أذربيجان وأعربوا عن تأييدهم لانضمام هذا البلد إلى المنظمة.

خلال المباحثات، طلب الأعضاء توضيحات حول السياسات الاقتصادية لأذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية وسياسات الخوصصة والأسعار والاستثمار والمنافسة والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتطبيق ضريبة الاستهلاك واعتماد قانون التعريفية الجمركية. كما أعربوا عن رغبتهم في الاطلاع على معلومات اضافية حول الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ والقيود المفروضة على التصدير والمساعدات الممنوحة للمنتجات الصناعية ودعم صادرات المنتجات الزراعية والحوافز الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية والصفقات العمومية والملكية الفكرية.

تم تكليف سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتحسين تقديم الوثائق والمستندات عن طريق إعداد مشروع تقرير فريق

العمل بالاعتماد على ملخص وقائع المواضيع التي تم التطرق لها. وتجري حالياً مفاوضات ثنائية حول النفاذ للأسواق مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية على أساس العرض المعدل المتعلق بالسلع والذي تم توزيعه في سبتمبر 2013 وكذلك العرض المعدل المتعلق بالخدمات والذي تم توزيعه في أكتوبر 2013. ولقد تم إيداع 4 اتفاقيات ثنائية لدى سكرتارية المنظمة (الإمارات العربية المتحدة، عمان، جمهورية قيرقيزيا، تركيا). وقد انعقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 21 فبراير 2014.

خلال هذا الاجتماع، درس أعضاء منظمة التجارة العالمية النظام التجاري لأذربيجان بالاعتماد على مشروع تقرير فريق العمل. وفي هذا الصدد، طلب الأعضاء من أذربيجان توضيحات بخصوص الإعفاءات الضريبية وتشجيع الاستثمار وعمل الشركات الأجنبية وحالات الخصخصة والقيود الفنية للتجارة والمساعدات والعبور والملكية الفكرية.

تم عقد الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل في 6 مارس 2015 ورحب رئيس الفريق الخطوات التي اتخذتها أذربيجان لجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وطلب الحكومة بتسريع مراحل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأعضاء هذه المجموعة لطرح الأسئلة قبل 15 أبريل 2015.

بناء على دعوة من حكومة أذربيجان، قام سعادة السفير Walter Werner (ألمانيا)، رئيس فريق العمل، بزيارة إلى باكو يومي 27-28 يونيو 2018 برفقة أعضاء من أمانة منظمة التجارة العالمية، وعقد سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى، وخاصة مع: (1) معالي السيد شاهين مصطفىيف، وزير الاقتصاد ورئيس اللجنة المشتركة بين الوزارات للتخصيص لانضمام أذربيجان إلى منظمة التجارة العالمية؛ (2) سعادة السيد رأفت مامدوف، نائب وزير الاقتصاد الذي تم تعيينه حديثاً؛ (3) سعادة السيد محمود محمد - غولييف، نائب وزير الشؤون الخارجية ورئيس المفاوضات بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ (4) وسعادة السيد زياد صمد زاده، رئيس لجنة السياسة الاقتصادية بالمجلس الملي (البرلمان).

أكدت الاجتماعات على الدعم الواسع لانضمام أذربيجان إلى منظمة التجارة العالمية. ويعتبر الانضمام عنصراً أساسياً لإطلاق الإمكانيات الاقتصادية لأذربيجان، خاصة بالنظر إلى دورها كمركز لوجستي للعبور يربط بين الأسواق الآسيوية والأوروبية. كما ساعدت الاجتماعات على تحديد الأولويات السياسية في أذربيجان بشكل أفضل، والديناميات المحلية لعملية الانضمام وبعض الصعوبات المرتبطة بهذه الأخيرة. وتعد أذربيجان في طور دراسة الخطوات الواجب اتخاذها في عملية الانضمام. بالإضافة إلى ذلك، تقوم أذربيجان أيضاً بإعداد وثائق تفاوضية محدثة لفريق العمل، بما في ذلك ردودها على الأسئلة الواردة من الأعضاء في الاجتماع الأخير الذي عقد في يوليو 2017.

تمت دعوة أذربيجان في 28 يوليو 2018 بتكثيف المحادثات الثنائية مع أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن التزامات وصول السلع والخدمات إلى الأسواق من أجل تسريع جهودها لضمان عضويتها بمنظمة التجارة العالمية.

اختتم السفير والتر فيرنر (ألمانيا)، رئيس فريق عمل منظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أذربيجان، اجتماعاً لفريق

العمل بدعوة أذربيجان إلى "المشاركة بشكل استباقي في مفاوضات الوصول إلى الأسواق" مع الأعضاء والتركيز بشكل خاص على المحادثات الثنائية بشأن الوصول إلى الأسواق" التي يُعتدّ حسب رأيه "أنها مازالت متأخرة عن المجالات الأخرى لمفاوضات الانضمام".

وذكر سعادة السيد محمود محمد غوليف، نائب وزير الخارجية لأذربيجان ورئيس المفاوضات، أن حكومته تنوي "التركيز على المفاوضات الثنائية"، والتي أقر بأنها "واحدة من بين نقاط الضعف في عملية الانضمام"، وكذلك تنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة لجعل نظامها التجاري المحلي يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

وأشار نائب الوزير إلى أن أذربيجان قد أجرت عددًا من الإصلاحات على مدار الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك اعتماد 12 "خارطة طريق استراتيجية" لتطوير اقتصاد البلد وكذلك الأنظمة التي توطر تسهيل التجارة وتحسين البنية التحتية للتجارة واللوجستيك. وأشار إلى أن تنفيذ خرائط الطريق بحلول سنة 2020 سيكون بمثابة "حجر الأساس" نحو الانضمام الناجح إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد قام وفد من باكو برئاسة سعادة السيد محمود محمد غوليف، نائب وزير الشؤون الخارجية وكبير المفاوضات بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بزيارة إلى جنيف في الفترة من 17 إلى 20 ديسمبر 2018. وكان الهدف الرئيسي من هذه الزيارة هو تقديم مسلسل مفاوضات أذربيجان الثنائية بشأن الوصول إلى الأسواق. وعلى هامش الاجتماعات الثنائية، التقى الوفد بالسفير والتر فيرنر (ألمانيا)، رئيس فريق العمل، وقسم الانضمام لتبادل وجهات النظر حول وضعية مسلسل الانضمام والخطوات التالية المحتملة.

زار وفد من باكو جنيف خلال الأسبوع الأخير من يونيو 2019. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة هو عقد اجتماعات ثنائية مع أعضاء مختارين بشأن الدعم المحلي للزراعة، على هامش اجتماع لجنة الزراعة (25-26 يونيو). علاوة على ذلك، التقى الوفد بالسفير والتر فيرنر، رئيس فريق العمل، والأمانة، لتقديم مستجدات حول العمل الفني الجاري في العاصمة.

3. القمر الاتحادية

بإدارة المجلس العمومي في 9 أكتوبر 2007 بتكوين فريق عمل مكلف ببحث طلب القمر الاتحادية بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ولقد منحت الرئيس حق تعيين رئيس فريق العمل بالتشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي القمر الاتحادية (WT/ACC/COM/1).

تم إنشاء فريق العمل المعني بانضمام القمر الاتحادية في 9 أكتوبر 2007. وعقد فريق العمل اجتماعه الثالث في أكتوبر 2017. ويتأسس فريق العمل السفير لويس إنريكي شافيز باساجويتيا (بيرو).

تم توزيع المذكرة حول نظام التجارة الخارجية يوم 25 أكتوبر 2013 (WT/ACC/COM/3). كما تم تعيين رئيس

فريق العمل يوم 18 سبتمبر 2013. وسيقع عقد الاجتماع الأول لفريق العمل حالما تختتم جزر القمر الجولة الأولى من الأسئلة والأجوبة مع ممثلي الدول الأعضاء.

كان من المقرر عقد الاجتماع الرابع لفريق العمل في 28 مارس 2018. ويهدف هذا الاجتماع إلى دراسة مشروع تقرير فريق العمل ووثائق أخرى تم توزيعها من قبل القمر الاتحادية مؤخرًا، بما في ذلك الردود على أسئلة الأعضاء ومخطط عمل تشريعي منقح، وخطط عمل محينة أخرى في عدة مجالات محددة، ونسخ من النصوص التشريعية.

وعلى الصعيد الثنائي، أبرمت القمر الاتحادية حتى الآن ثلاث اتفاقيات ثنائية للوصول إلى الأسواق. وفيما يتعلق بالمفاوضات المتبقية، يأمل البلد في اختتامها قبل الاجتماع المقبل لفريق العمل.

يتمثل الهدف الرسمي للقمر الاتحادية في اختتام مفاوضات الانضمام في سنة 2018.

وذكر السيد سعيد سليم، كبير المفاوضين الفنيين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أنه بعد الاجتماع الأخير لفريق العمل، الذي تم عقده في مارس 2018، كانت الأشغال جارية لتحديث وثائق التفاوض وتحضير أجوبة لأسئلة الأعضاء. كما عمل الفريق على متابعة الاتصالات الثنائية في سياق المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.

أفاد السفير أسوماني يوسف موندوها، الممثل الدائم للقمر الاتحادية لدى الاتحاد الأفريقي، أنه قد تم بنجاح اعتماد إصلاحين متعلقين بالجمارك ومتوافقين مع منظمة التجارة العالمية. وتتمثل الخطوة التالية في عملية الانضمام في تقديم القمر الاتحادية أجوبة على الأسئلة، التي ستكون بمثابة الأساس للسكرتارية لتحديث مشروع التقرير للاجتماع المقبل لفريق العمل.

تم تعيين السيد حميد مسيدي على رأس وزارة الاقتصاد والاستثمار والطاقة المسؤولة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتجري الاستعدادات للاجتماع المقبل لفريق العمل، والذي من المزمع عقده مؤقتًا خلال الربع الأخير من العام.

قام وزير الاقتصاد والاستثمار والطاقة، السيد حميد الصعيدي الذي تم تعيينه حديثًا، بزيارة إلى جنيف للقاء المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزيغيدو في 10 سبتمبر 2019. وقد أكد سعادة الوزير المسيدي، وهو كبير المفاوضين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، على التزام حكومته لاتمام عملية الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12). وبالإشارة إلى خطاب من رئيس فريق العمل، السفير لويس إنريكه شافيز باساجويتيا (بيرو)، أشار سعادة الوزير إلى أن الإجراءات التشريعية التي حددها الرئيس ستتم دراستها في المستقبل القريب. وبشكل أكثر تحديدًا، أشار إلى الإلغاء المتوقع "لرسوم وتكاليف أخرى"، واعتماد قانون حق المؤلف، ووضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون جديد بشأن التجارة الخارجية، وصياغة تعديل لقانون الجمارك. أكد سعادة المدير أزيغيدو على أهمية اعتماد القمر الاتحادية للتشريعات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية على سبيل الأولوية، مع إحراز تقدم في العمل الفني، بما في ذلك التوقيع على جميع الاتفاقيات الثنائية المتبقية للوصول إلى الأسواق. وتأمل القمر الاتحادية أن يتم عقد الاجتماع

المقبل لفريق العمل في ديسمبر، بعد تعميم جميع المدخلات اللازمة خلال الأسابيع المقبلة. تتضمن هذه المدخلات الردود على الأسئلة التي طرحها الأعضاء، وخطة العمل التشريعية، وخطط العمل الخاصة بالمسائل، واستبيان بشأن التجارة الحكومية.

4. العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004 بناء على البند الثاني عشر. كما تم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في 13 ديسمبر 2004 برئاسة السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي.

قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2004 عقد فريق العمل اجتماعه الأول في 25 مايو 2007 لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

عقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الأوروبي والفيتنام. وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

كما قام العراق بتوزيع مذكرته بشأن نظام التجارة الخارجية على فريق العمل في 9 فبراير 2018. هذه الوثيقة عبارة عن نسخة محيئة من المذكرة التي سبق توزيعها في سبتمبر 2005، وتأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات التي يشهدها العراق منذ الاجتماع الثاني لفريق العمل، الذي تم عقده في أبريل 2008. وكان يتعين على الأعضاء صياغة ملاحظاتهم حول المذكرة قبل 9 مارس 2018.

إن العراق على اتصال دائم مع الأمانة العامة وتواصل العمل على تحديث المساهمات الأخرى من أجل المفاوضات، بما في ذلك العروض المتعلقة بالوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات، ومخطط العمل التشريعي والجدول التفسيرية المتعلقة بالزراعة، التي سيتم توزيعها على فريق العمل خلال الأشهر القادمة.

مراجعة التشريع التجاري:

على هذا المستوى، يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق لمعرفة مدى توافقها مع مقتضيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

منذ الاجتماع الأول لفريق العمل المنعقد في مايو 2007 استعرض العراق مخطط العمل التشريعي الذي يبين فيه التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية. كما قدم العراق أيضا بيانات حول التدابير الصحية والصحة النباتية التي يطبقها والحوجز الفنية للتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلي

والتعويضات للصادرات التي يمنحها لفائدة قطاع الزراعة.

المفاوضات الثنائية:

التقى العراق بمجموعة من الأعضاء على هامش اجتماعات فريق العمل. سوف تنطلق المفاوضات حول الدخول للأسواق حينما يقدم العراق عروضه الأولية حول السلع والخدمات.

قدم العراق مذكرة حول تجارته الخارجية في سبتمبر 2005 وتم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام العراق في أبريل 2008 تم خلاله دراسة نظام التجارة الخارجية للعراق.

قدم العراق العديد من الوثائق والمستندات المطلوبة من طرف فريق العمل. ولكن يتعين عليه تقديم العروض الأولية المتعلقة بدخول السلع والخدمات للأسواق. وسينعقد الاجتماع القادم لفريق العمل عندما يقدم العراق عروضاً أولية بشأن النفاذ إلى الأسواق.

قام العراق بتوزيع مذكرة حول نظام التجارة الخارجية على فريق العمل في 9 فبراير 2018. وتعد هذه الوثيقة نسخة محينة من المذكرة التي تم تعميمها سابقاً في سبتمبر 2005 وتقارير عن التطورات في العراق منذ الاجتماع الثاني لفريق العمل الذي انعقد في أبريل 2008. وقد طلب من الأعضاء التعليق على المذكرة في أجل أقصاه 9 مارس 2018.

يوجد العراق على اتصال دائم بالأمانة ويواصل العمل على تحديث المساهمات الأخرى من أجل المفاوضات، بما في ذلك العروض المتعلقة بالوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات، وخطة العمل التشريعية والجدول التوضيحية بشأن الزراعة، والتي سيتم توزيعها على فريق العمل خلال الأشهر المقبلة.

في الفترة من 25 إلى 26 يوليو، نظمت منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ورشة عمل مشتركة حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لموظفي الحكومة العراقية في بيروت، لبنان. كانت الأهداف الرئيسية لورشة العمل هي تقييم التطورات المتعلقة بانضمام العراق منذ الاجتماع غير الرسمي لفريق العمل في نوفمبر 2017، وتحديد الخطوات التالية، وكذلك احتياجات العراق من المساعدة الفنية الخاصة بالانضمام. قدم وفد العراق، برئاسة السيد عادل المسعودي، المدير العام لإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة، تقريراً عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالسياسات والتشريعات في العراق، وكذلك عن حالة العمل بشأن وثائق الانضمام، بما في ذلك الردود على أسئلة الأعضاء بشأن مذكرة نظام التجارة الخارجية المعممة في فبراير 2018، وعروض الوصول إلى الأسواق ومدخلات تفاوضية أخرى. في اليوم الثاني من ورشة العمل، انضم إلى الوفد العراقي مسؤولون من وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان والسيد عادل الغبيري (الإسكوا)، الذين يشاركون في فريق انضمام اليمن، لحضور مائدة مستديرة لدراسة فوائد وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. أما فيما يخص الخطوات التالية، فإن العراق يخطط لتقديم مدخلات التفاوض اللازمة خلال الربع الرابع من سنة 2019، حتى يتمكن فريق العمل من استئناف عمله رسمياً في أوائل سنة

2020. كما تم الاتفاق أيضًا على عقد مؤتمر رفيع المستوى حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في بغداد في نوفمبر، يشارك فيه أصحاب المصلحة المحليين المعنيين والشركاء الدوليين الذين يدعمون جهود إعادة إعمار العراق.

5. إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لدى المجلس العمومي خلال دورته المنعقدة يومي 8 و9 يوليو 2004 بجنيف (WT/ACC/IRN/1). ولقد تمت الموافقة بالإجماع على ترشيح إيران خلال اجتماع المجلس العمومي يوم 26 مايو 2005.

قدمت إيران مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في نوفمبر 2009.

وتم تبليغ أسئلة نواب الدول الأعضاء إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في فبراير 2010. وفي هذا الصدد، تم توزيع الإسهامات الفنية لإيران سنة 2011 بما فيها الأجوبة على أسئلة السادة نواب الدول الأعضاء. وقبل انعقاد فريق العمل يتعين على رئيس المجلس العمومي القيام بمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء لتعيين رئيس فريق العمل.

6. لبنان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام لبنان في 14 أبريل 1999. وقد تم نشر تقرير حول نظام التجارة الخارجية اللبنانية في يونيو 2001، وتم توزيع الأجوبة المتعلقة بالأسئلة المطروحة في شأن المذكرة اللبنانية في يونيو 2002. وعقد فريق العمل اجتماعه الأول في 14 أكتوبر 2002.

وتجري حاليا مفاوضات متعددة الأطراف على أساس تقرير فريق العمل الذي تمت مراجعته والذي تم توزيعه في أكتوبر 2009. كما تجري حاليا مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. وقد تم عقد الاجتماع السابع لفريق العمل في أكتوبر 2009. سوف يعقد فريق العمل اجتماعه عندما تقدم الجمهورية اللبنانية كل المساهمات الضرورية.

في 25 يوليو، التقى المدير المكلف بالانضمام بوزير الاقتصاد والتجارة السيد منصور بطيش وفريقه التجاري في بيروت لتبادل وجهات النظر حول عملية الانضمام الخاصة بلبنان. وعبر الوزير بطيش، الذي تم تعيينه في فبراير 2019، عن انفتاحه على عملية الانضمام، والتي ستأخذ بعين الاعتبار حساسيات الاقتصاد اللبناني. وبدوره، أعرب المدير المكلف بالانضمام عن استعداد الأمانة لمساعدة لبنان في إعادة تنشيط جهودها، بما في ذلك إعداد مدخلات التفاوض.

7. ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم 25 نوفمبر 2001 (Doc.WTO/ACC/LBY/1). وفي 27 يوليو 2004 وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا.

لحد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول.

8. السودان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم 25 أكتوبر 1994 كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير 1999. كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر 2000، كما تم طرح مجموعة ثانية من الأسئلة في يناير 2003. انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004. ويتم حالياً إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض الأولية المعدلة المتعلقة بالسلع.

تم إيداع اتفاقيتين ثنائيتين (مع البرازيل والصين) تتعلقان بالنفوذ إلى الأسواق لدى سكرتاريته المنظمة. وما زالت الإسهامات الثنائية المستحدثة قيد الانتظار خاصة المعلومات التشريعية والدستورية المستحدثة بعد استقلال جنوب السودان سنة 2012. وتستمر السكرتارية في اتصالاتها الفنية مع السودان لضبط المجالات التي تستلزم تقديم وثائق ومعلومات مستحدثة. حيث عقدت اجتماعها الرابع في يوليو 2017. واستعداداً للاجتماع المقبل لفريق العمل، قام السودان بتوزيع عروض منقحة حول وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، ووثيقة استشارية ونسخ من النصوص التشريعية.

وقد أبرم السودان اتفاقيات ثنائية حول الوصول إلى الأسواق مع اليابان ونيجيريا في 11 أبريل و19 أبريل 2018، على التوالي. وقد أبرم السودان حتى الآن ست اتفاقيات ثنائية حول الوصول إلى الأسواق.

في 22 يوليو 2018، عين السودان الدكتور محمد خير الزبير كمفاوض وطني من أجل انضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية.

أكد سعادة السيد موسى محمد كرامة، وزير الصناعة والتجارة، أن التجارة لعبت دوراً رئيسياً في تعزيز السلام والاستقرار، وبصفة خاصة، يعتبر الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد حافزاً لجهود الحكومة للقيام بإصلاحات اقتصادية ضرورية لتعزيز حكم القانون والحكم الرشيد.

وتبعاً للحوار الإقليمي، قامت الأمانة بمهمة فنية إلى الخرطوم في الفترة من 8 إلى 13 ديسمبر 2018. وكان الهدف من هذه المهمة هو جمع المعلومات لتحسين ملخص وقائع النقاط التي أثرت لتعكس تطورات السياسة التجارية لسنة 2018. خلال هذه المهمة، اجتمعت الأمانة بالوزير كرامة واللجنة الفنية، التي تضم ممثلين عن الوزارات المعنية

المشاركة في عملية الانضمام. وشملت الخطوات التالية المتفق عليها في نهاية هذه المهمة، من بين أمور أخرى، تعميم ملخص الوقائع المحين ومدخلات تفاوضية أخرى في يناير 2019.

9. أوزبكستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية يوم 21 ديسمبر 1994. وقدمت حكومة أوزبكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في سبتمبر 1998 كما تم تقديم أجوبة بشأن بعض الأسئلة المطروحة في أكتوبر 1999. وتم الشروع في مفاوضات ثنائية حول الدخول إلى الأسواق. اجتمع فريق العمل لأول مرة في 17 يوليو 2002.

أجرت أوزبكستان مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق مع الدول الأعضاء المعنية على أساس العروض الأصلية المقدمة في سبتمبر 2005. ولقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر 2005.

في 26 يوليو 2018، أكد المجلس العمومي لمنظمة التعاون الإسلامي على تسمية سعادة السفير جي - آه بايك (جمهورية كوريا) كرئيس فريق العمل الخاص بانضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية.

في 17 ديسمبر 2018، تم تعيين السيد بدر الدين عبيدوف نائب وزير التجارة الخارجية ورئيس المفاوضات لانضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية. وفي وقت سابق من ديسمبر، قام السيد أبيدوف بزيارة إلى جنيف والتقى بالسفير بايك جي آه (كوريا)، رئيس فريق العمل؛ والسفير آلان وولف، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ وإدارة الانضمام؛ والعديد من الأعضاء. وقد درست الأمانة مع السيد عبيدوف الخطوات المقبلة لإعادة تنشيط عملية انضمام أوزبكستان، بما في ذلك تقديم مذكرة تفاهم بشأن نظام التجارة الخارجية (MFTR) وغيرها من وثائق الانضمام، وزيارة الرئيس.

خلال يومي 4-5 يوليو، كان السيد بدر الدين عبيدوف، نائب وزير الاستثمارات والتجارة الخارجية وكبير المفاوضات المكلف بانضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية، في جنيف لحضور المراجعة الشاملة للدعم من أجل التجارة لسنة 2019. وفي سياق اجتماعه مع قسم الانضمام، أبلغ نائب الوزير عن حالة إعداد وثائق الانضمام اللازمة لاستئناف فريق العمل. وذكر أن اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفرق العمل الفنية المواضيعية الثمانية المنشأة بموجبها كانت تجتمع بشكل منتظم للمضي قدماً في إعداد الوثائق. بالإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة التوعية بخصوص منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك مع البرلمانين وممثلي القطاع الخاص. وفي 5 يوليو، ألقى نائب الوزير أبيدوف كلمة خلال المنتدى الثاني حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واجتمع مع الشركاء الدوليين الذين يقدمون المساعدة الفنية المتعلقة بانضمام أوزبكستان. وأعرب عن تقديره للدعم الذي تلقته أوزبكستان وأعلن أن الحكومة بصدد وضع مصفوفة لاحتياجات انضمامها والدعم الذي تلقته، بهدف التوفيق الفعال في الانضمام. وفي 18 يوليو، نظمت الأمانة ورشة عمل وطنية

حول اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT) في طشقند. وكان كان الهدف من التدريب هو إطلاع أعضاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المفاهيم والمبادئ الرئيسية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة. وتمت أيضاً مناقشة إعداد قائمة مرجعية بشأن اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة خلال هذه الورشة. وفي 25 يوليو، قامت الأمانة بتعميم مذكرة أوزبكستان بشأن نظام التجارة الخارجية (MFTR) - وهي نسخة محدثة من مذكرة سنة 1998. وتعد هي الوثيقة الأولى التي قدمتها حكومة أوزبكستان منذ اجتماعها الأخير في أكتوبر 2005. وتمت دعوة الأعضاء لتقديم أسئلة حول المذكرة بحلول نهاية أغسطس. تخطط أوزبكستان لتقديم المرفقات إلى مذكرتها بشأن نظام التجارة الخارجية ووثائق الانضمام الأخرى قريباً بهدف عقد الاجتماع الرابع لفريق العمل في أقرب وقت ممكن.

عقب توزيع مذكرة نظام التجارة الخارجية (نسخة محدثة من 1998) في 25 يوليو، تلقت أوزبكستان أسئلة من 5 أعضاء. وفي 5 سبتمبر، قدمت أوزبكستان 5 مرفقات إضافية إلى مذكرتها. تعمل أوزبكستان حالياً على الرد على الأسئلة والمدخلات التفاوضية الأخرى، مثل خطة العمل التشريعية وجدول دعم الزراعة والقوائم المرجعية والاستبيانات المختلفة، فضلاً عن عروض الوصول إلى الأسواق. وتهدف الحكومة إلى استئناف عملية انضمام فريق العمل رسمياً بحلول نهاية هذه السنة. وقد اجتمع فريق العمل آخر مرة في سنة 2005. وقامت الأمانة بتنظيم نشاط تدريبي حول تجارة الخدمات في طشقند يومي 11-12 سبتمبر. وطلبت أوزبكستان مساعدة فنية إضافية بشأن الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبس).

10. الصومال

تم تكوين فريق العمل حول انضمام الصومال إلى منظمة التجارة العالمية يوم 7 ديسمبر 2016. لم يتم بعد اجتماع هذا الفريق. اجتمع وفد الصومال بقيادة رئيس المفاوضات السيدة مريان حسن في 26 يوليو 2018 مع الأعضاء والشركاء وقسم عمليات الانضمام بمنظمة التجارة العالمية. وشملت القضايا التي تم تناولها وضعية استعداد البلد والدعم الفني والمؤسسي الذي يحتاج إليه لإتمام مسلسل انضمامه على أحسن وجه.

أشار سعادة السيد ضاهر عدن عبد الله، وزير الدولة للتجارة والصناعة، إلى أن حكومته تقوم حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم بشأن نظام التجارة الخارجية (MFTR). كما قامت الصومال بإجراء إصلاحات، من قبيل وضع قوانين بشأن الرخص التجارية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمشتريات الحكومية. وتم التأكيد على أهمية المساعدة الفنية لبناء القدرات.

11. سوريا

تم تكوين فريق العمل حول انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية يوم 4 مايو 2010. لم يتم بعد اجتماع هذا الفريق.

إعراب تركمنستان عن رغبتها في الانضمام:

خلال الفترة من 2 إلى 4 يوليو، قام وفد رفيع المستوى من عشق آباد بزيارة إلى منظمة التجارة العالمية لحضور المراجعة الشاملة للدعم من أجل التجارة لسنة 2019. ترأس الوفد نائب وزير المالية والاقتصاد إيزيزجيلدي أنامو محمديف، وكان يتكون من ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية، بمعونة سعادة السفير أتاجيلدي هالجانوف، الممثل الدائم لتركمنستان لدى الأمم المتحدة في جنيف. وفي لقائه مع نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية آلان وم. وولف، عبر نائب الوزير عن رغبة تركمنستان في التقدم بطلب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. كما دعا منظمة التجارة العالمية إلى المشاركة في المنتدى الاقتصادي الأول لبحر قزوين، المقرر عقده في 12 أغسطس في أفازا، تركمنستان. وطلب من منظمة التجارة العالمية أن تنظم بالتعاون مع وزارة الخارجية ندوة دراسية وطنية حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على هامش المنتدى، لفائدة أعضاء اللجنة الحكومية المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي تم تكليفها بتقديم توصيات بشأن طلب انضمام تركمنستان إلى منظمة التجارة العالمية. كما قدمت إدارة الانضمام عرضاً لوفد تركمنستان حول عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تلتها جلسة تفاعلية من الأسئلة والأجوبة حول مختلف جوانب الانضمام، بما في ذلك فوائد العضوية في منظمة التجارة العالمية.

الخلاصة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لكل الدول المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نمواً. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. فالبلدان الأقل نمواً المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء للمنظمة العالمية للتجارة.

إن تقديم مساعدة فنية من طرف سكرتارية المنظمة على مقياس البلدان الأقل نمواً المرشحة للانضمام في كافة المراحل عمل يحظى بكل الأولوية بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التجارة العالمية. يتم تنظيم المساعدة الفنية وبناء القدرات وأنشطة التوعية ذات الصلة بالانضمام في المقام الأول من قبل قسم عمليات الانضمام بمنظمة التجارة العالمية.

وفي هذا الصدد، شارك تسعة وعشرون مسؤولاً من 15 حكومة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ندوة حول قواعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي انعقدت في جنيف في الفترة من 4 إلى 15 فبراير

2019. وكانت هذه التظاهرة عبارة عن أول نشاط لسكرتارية منظمة التجارة العالمية يركز على قواعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كان الهدف الرئيسي من الندوة هو تزويد المشاركين بمعلومات وافية حول التخصصات القانونية لمنظمة التجارة العالمية التي توجد قيد الدراسة في تقارير فريق العمل بشأن عملية الانضمام. وكان الهدف أيضا هو زيادة الوعي بمحتوى فقرات الالتزام في تقارير الانضمام وكيفية ارتباطها بالتخصصات القانونية ذات الصلة.

خلال الدورة التدريبية التي امتدت لأسبوعين، أتيحت الفرصة للمشاركين للاستفادة من تجربة الخبراء من شتى أقسام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمجالات محددة من قواعد منظمة التجارة العالمية. كما استمع المشاركون إلى مفاوضات من ذوي الخبرة العالية لأعضاء منظمة التجارة العالمية - سواء الأعضاء الأصليين الذين ينشطون في مسلسل الانضمام أو الأعضاء الذين انضموا إلى منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، شكلت الندوة ملتقى لتبادل الخبرات بين المشاركين، الذين يشاركون بشكل مباشر في مفاوضات الانضمام الخاصة ببلدانهم.

الملاحق

الجدول 1: تواريخ إنشاء فرق العمل لدول منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام

لمنظمة التجارة العالمية

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
الجزائر	17 يونيو 1987	أوروغواي
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
القمر الاتحادية	9 أكتوبر 2007	بيرو
العراق	13 ديسمبر 2004	المغرب
إيران	26 مايو 2005	-
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	إسبانيا
الصومال	7 ديسمبر 2016	-
السودان	25 أكتوبر 1994	اليابان
سوريا	4 مايو 2010	-
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	كوريا

المصدر: منظمة التجارة العالمية، أغسطس 2018

الجدول 2: ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية

مشروع تقرير فريق العمل**	عروض الخدمات		عروض السلع		عدد اجتماعات فريق العمل*	الاجتماع الأول/ والأخير لفريق العمل*	مذكرة التجارة الخارجية	إنشاء فريق العمل	الطلب	الدولة
	العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*						
فبراير 2014	أكتوبر 2013	مارس 2002	نوفمبر 2013	فبراير 2002	14	أبريل 1998 مارس 2014	يوليو 1996	يونيو 1987	يونيو 1987	الجزائر
يناير 2015	فبراير 2015	مايو 2005	سبتمبر 2013	مايو 2005	14	يونيو 2002 يوليو 2017	أبريل 1999	يوليو 1997	يونيو 1997	أنريجان
		أكتوبر 2016		أكتوبر 2016	4	التعيين في سبتمبر 2013 مارس 2018	أكتوبر 2013	أكتوبر 2007	فبراير 2007	القمر الاتحادية
							نوفمبر 2009	مايو 2005	يوليو 1996	إيران
					2	مايو 2007 أبريل 2008	سبتمبر 2005	ديسمبر 2004	سبتمبر 2004	العراق
أكتوبر 2009	يونيو 2004	ديسمبر 2003	يونيو 2004	نوفمبر 2003	7	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	يونيو 2001	أبريل 1999	يناير 1999	ليبيا
								ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	الصومال
					3	يوليو 2002 يوليو 2012	أبريل 2001	ديسمبر 2007	يونيو 2007	أوزبكستان
أكتوبر 2012	نوفمبر 2008	أكتوبر 2006	نوفمبر 2008	أبريل 2006	7	أكتوبر 2005 أكتوبر 2009	مارس 2005	فبراير 2005	ديسمبر 2004	لبنان
		سبتمبر 2005		سبتمبر 2005	4	يوليو 2002 يوليو 2017	أكتوبر 1998	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	السودان
								مايو 2010	أكتوبر 2001	سوريا
								ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	الصومال

ملحوظة: * عند تاريخ هذه الوثيقة

** ملخص المستندات، مشروع تقرير فريق العمل أو أجزاء من مشروع تقرير فريق العمل، منظمة التجارة العالمية، مايو 2017

**الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية**

تاريخ الانضمام	البلد
8 سبتمبر 2000	1. ألبانيا
1 يناير 1995	2. البحرين
13 ديسمبر 1993	3. بنغلاديش
1 يناير 1995	4. بنين
1 يناير 1995	5. بروناي دار السلام
3 يونيو 1995	6. بوركينا فاسو
13 ديسمبر 1995	7. الكامبيرون
19 أكتوبر 1996	8. تشاد
1 يناير 1995	9. كوت ديفوار
31 مايو 1995	10. جيبوتي
30 يونيو 1995	11. مصر
1 يناير 1995	12. الغابون
23 أكتوبر 1996	13. غامبيا
25 أكتوبر 1995	14. غينيا
31 مايو 1995	15. غينيا-بيساو
1 يناير 1995	16. غويانا
1 يناير 1995	17. إندونيسيا
11 أبريل 2000	18. الأردن
1 يناير 1995	19. الكويت
30 نوفمبر 2015	20. كازاخستان
20 ديسمبر 1998	21. قيرقيزيا
1 يناير 1995	22. ماليزيا
31 مايو 1995	23. المالديف
31 مايو 1995	24. مالي
1 يناير 1995	25. المغرب
31 مايو 1995	26. موريتانيا
26 أغسطس 1995	27. موزامبيق
13 ديسمبر 1996	28. النيجر
1 يناير 1995	29. نيجريا
9 نوفمبر 2000	30. عمان

**الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (تتمة)**

تاريخ الانضمام	البلد
1 يناير 1995	31.باكستان
13 يناير 1996	32.قطر
11 ديسمبر 2005	33.العربية السعودية
1 يناير 1995	34.السنغال
23 يوليو 1995	35.سيراليون
1 يناير 1995	36.سورينام
2 مارس 2013	37.طاجكستان
31 مايو 1995	38.توغو
29 مارس 1995	39.تونس
26 مارس 1995	40.تركيا
1 يناير 1995	41.أوغندا
10 أبريل 1996	42.الإمارات العربية المتحدة
26 يونيو 2014	43.اليمن
29 يوليو 2016	44.أفغانستان

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(المراقبون)

1. الجزائر
2. أذربيجان
3. القمر الاتحادية
4. إيران
5. العراق
6. لبنان
7. ليبيا
8. السودان
9. سوريا
10. أوزبكستان
11. الصومال

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

1. فلسطين
2. تركمنستان (أعربت عن رغبتها في الانضمام في يوليو 2019)